بيان التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب رقم (81)

الثلاثاء 27 أغسطس 2013 12:08 م

نافذة مصر

أصدر التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب بيانا بشأن التعديلات الدستورية الانقلابية قال فيه

يتابع التحالف الوطني لدعم الشرعية التحركات الجارية لأطراف الانقلاب العسكري الدموي حول تعديل الدستور المصري الذي وافق عليه الشعب في نهاية **2012** بأغلبية **64 %** من عدد المشاركين في الاستفتاء، وإذ يجدد التحالف تأكيده علي رفض الانقلاب وكل الآثار المرتبة عليه وفي مقدمتها تعيين اللجنة الخاصة بتعديل المواد المختلف عليها، فإنه يشير أيضا إلي أن التعديلات المتوقعة تصب في استعادة نظام مبارك الذي ثار ضده الشعب المصري في ثورة عظيمة كانت تبحث عن العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية

لقد فتحت التعديلات الباب لإعادة النظام الرئاسي بالشكل الذي أنتج لنا فراعين مختلفة حكمونا عقودا طويلة وكان آخرهم الرئيس المخلوع حسني مبارك، ولعل أهم ما جاء في هذه التعديلات هو وضع القوات المسلحة فوق الدستور عندما جعل اختيار وزير الدفاع حقا أصيلا وفريدا للمجلس العسكري للقوات المسلحة وهو ما يناقض فكرة الدولة المدنية، كما ميز السلطة القضائية وأخرجها من رقابة الدولة بجعل ميزانيتها رقما وحيدا لتصبح مع الجيش جزرا منعزلة فوق الدولة وفوق الدستور كما قضت التعديلات علي أوهام استقلال السلطة القضائية بجعل تعيين النائب العام من سلطات رئيس الجمهورية بينما كان في الدستور المعطل من خلال ترشيح مجلس القضاء الأعلى، وكان التميز جليا أيضا في أن جعل إقرار تعديلات قانون السلطة القضائية بأغلبية الثلثين وهو ما لا يعمل به في أى دولة

كما أن هذه التعديلات جاءت لتستكمل محاولات إعادة عقارب الساعة للوراء بتعديل **32** مادة، معظمها يقضي علي دور الدولة في حماية قيم وآداب وخصائص المجتمع المصري الذي يريد الانقلاب أن يحوله إلي مجتمع فوضوي لا يعتد بقيم ولا يعترف بأخلاق، كما تمثلت التعديلات في تحد الطبيعة المتدينة للشعب المصري من خلال إلغاء المادة التي تجرم سب وإهانة الأنبياء والرسل، فضلا عن إلغاء المادة **219** لفتح الباب أمام ملل شاذة تحت اسم الإسلام

وبعد هذه التعديلات التي تعيد مصر عقودا إلي الوراء ليس في مجال تطبيق الحريات والحقوق العامة والخاصة وإنما في منظومة العقد الاجتماعي الذي يربط المواطنين بدولتهم من خلال الدستور فإن التحالف الوطني يؤكد ان القضية باتت واضحة في أنها حرب علي هوية الدولة المصرية التي أراد ثوار يناير أن يجعلوها دولة مدنية ديمقراطية حديثة تقوم علي العدل والمساواة فجاء الانقلاب ليعيدها خطوات هائلة نحو عقود لفظها الشعب المصري علي مر تاريخه

ويهيب التحالف بشرفاء هذا الوطن الي عدم تدنيس تاريخهم الوطني بالمشاركة في هذه المهزلة لتشويه دستور الثورة المصرية لصالح التيارات العلمانية التي تري في تدين الشعب المصري وتمسكه بقيمه وأخلاقه حائط صد قوي ضد تيارات التخلف والرجعية الرافضة للديمقراطية والتي وجدت في الحكم العسكري ضالتها بعد أن لفظها الشعب المصري في خمسة استحقاقات انتخابية متواصلة بعد الثورة

كما يدعو التحالف الوطني جماهير الشعب المصري بمسلميه ومسيحيه بعد أن اتضح لهم النية من وراء هذا الانقلاب أن يواصلوا تصديهم لمحاولات تشويه هوية الشعب المصري والقضاء علي قيمه وأخلاقه، ووأد حلمه في الحرية والديمقراطية وأن يستمر في فعالياته الرافضة للانقلاب العسكري بكل الأشكال السلمية التي بدأنا بها ثورتنا ومازلنا مستمرون عليها رغم القتل والحرق والترويع والاعتقال الذي تعرضنا له